

اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر بين: المسببات والحلول

The problem of the parallel exchange market in Algeria: causes and solutions

حناشي إيمان

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي -تبسة-، imene.hannachi@univ-tebessa.dz

تاريخ القبول: 2026/05/04

تاريخ الاستلام: 2026/02/02

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى طرح اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر من خلال التعرف على أبرز مسببات هذه السوق وبقيائها إلى غاية اليوم رغم التدابير الردعية التي قامت بها السلطات الوطنية، كما هدفت إلى عرض تجربة كل من دولة مصر وتونس في تقليص حجم هذه السوق في فترات معينة بغية الاستفادة من تجارب هذه الدول ومحاولة اسقاطها على حالة الجزائر.

وللإجابة على اشكالية البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي أدى إلى القدرة على استنتاج أن السبب الرئيسي في بقاء سوق الصرف الموازي في الجزائر قائم إلى غاية اليوم هو عدم قدرة النظام البنكي في استقطاب أموال المستثمرين المحليين أو المهاجرين الجزائريين في الخارج، وأوصت الدراسة بالضرب بيد من حديد لكل من يتعامل بالنقد الأجنبي خارج الدائرة الرسمية، وكذا تسهيل منح تراخيص فتح مكاتب الصرف بهدف تقرب خدمات الصرف الرسمي أكثر من العملاء.

كلمات مفتاحية: سعر الصرف الرسمي، سعر الصرف الموازي، سوق الصرف الموازي.

تصنيف JEL: F310، G150.

Abstract :

This study aims to address the issue of the parallel exchange market in Algeria by identifying the main causes of its existence and its persistence to this day, despite the deterrent measures taken by national authorities. It also aims to present the experiences of Egypt and Tunisia in reducing the size of this market at certain times, in order to learn from these countries' experiences and attempt to apply them to the Algerian context.

To answer the research question, the descriptive-analytical method was used, leading to the conclusion that the main reason for the continued existence of the parallel exchange market in Algeria is the inability of the banking system to attract funds from local investors or Algerian expatriates. The study recommends taking a firm stance against anyone dealing in foreign currency outside the official channels, as well as facilitating the issuance of licenses to open exchange offices in order to bring official exchange services closer to customers.

Keywords : Official exchange rate, parallel exchange rate, parallel exchange market.

Jel Classification Codes : F310 ، G150

1. مقدمة

تعرف معظم الدول وخاصة النامية منها والتي تتبنى نظم تقييدية لسعر صرفها كسعر الصرف الثابت أو المدار جزئيا وجود أسواق موازية للعملة، حيث تعمل هذه الأسواق على استقطاب العملات الأجنبية من مصادر غير رسمية وإعادة عرضها بأسعار تفوق بكثير تلك المتداولة على مستوى الأسواق الرسمية، ما يؤدي إلى وجود اختلالات في الاقتصاد الوطني للدولة وقيمة عملتها المحلية.

والجزائر كغيرها من هذه الدول التي عانت منذ ثمانينات القرن الماضي من الأسواق الموازية للعملة والتي كانت لها العديد من الآثار الجانبية سواء على مستوى الاقتصاد الوطني أو على مستوى قيمة العملة المحلية مقابل مختلف العملات الأجنبية الأخرى، وقد سعت السلطات النقدية جاهدة للبحث عن أساليب من شأنها الحد من نشاط الصرف في السوق الموازي، فقامت بتبني العديد من أنظمة الصرف على غرار الربط بعملة واحدة والربط بسلة من العملات ثم التسيير الحركي لسعر الصرف وأخيرا التعويم المدار للدينار، إلا أن هذه الإصلاحات لم تأتي بثمارها في تقليص الفجوة بين السوقين الرسمي والموازي وبقي سوق الصرف الموازي قائما إلى غاية اليوم.

1.1 اشكالية الدراسة

من هذا المنطلق، يمكن طرح الاشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي:

- ماهي أبرز الأسباب التي تحول دون القدرة على الحد من نشاط الصرف في السوق

الموازي، وكيف يمكن معالجة هذا الاشكال في الاقتصاد الجزائري؟

وتتدرج تحت الاشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية:

- ❖ ماهي العلاقة بين نظام الصرف المتبع وسوق الصرف الموازي في الجزائر؟
- ❖ كيف تمكنت كل من مصر وتونس من التغلب في بعض الفترات على السوق الموازي للصرف؟

2.1 فرضيات الدراسة

وللإجابة على اشكالية البحث تم صياغة الفرضيات التالية:

- ❖ تمكن السلطات النقدية الجزائرية من كبح نشاط الصرف الموازي من خلال الاجراءات التي اتبعتها خلال السنوات الماضية.
- ❖ العمل الحقيقي على تفعيل مكاتب الصرف في الجزائر هو الحل الأمثل للحد من نشاط الأسواق الموازية للصرف.

3.1 أهداف الدراسة

يقف البحث على تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- ❖ التعرف على أبرز الأسباب التي حالت دون القدرة على الحد من نشاط الصرف الموازي في الجزائر.
- ❖ الاستفادة من تجارب بعض الدول في زيادة فعالية الأسواق الرسمية للصرف ومحاولة تطبيقها على حالة الجزائر.

4.1 منهجية البحث

للإجابة على اشكالية البحث واختبار الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة من خلال الاعتماد على تحليل المعلومات وجمع البيانات عن مشكلة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها.

2. تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر

1.2 مدخل للأسواق الموازية

تعرف الأسواق الموازية على أنها: " تلك السوق التي يتم فيها تبادل العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية"، (ككوش و شويمات، 2023، صفحة 403) وبالتالي فإن هذه السوق تحمل مجموعة من الخصائص أهمها:

- حرية الدخول والخروج من السوق.

- وجود سعر صرف خاضع لآلية العرض والطلب.

- عدم وجود أي نوع من الرقابة على السوق أو المتعاملين بها.

ويتم التعامل في هذه السوق بسعر صرف موازي بدل السعر الرسمي والذي يعرف بأنه " عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية للبلد" (منصور،

2023، صفحة 5)

وتزدهر هذه الأسواق لتحل محل الأسواق الرسمية بسبب الحروب الأهلية التي تسقط سلطة الدولة في تسيير مرافقها وكذلك في البلدان التي تخضع لعقوبات اقتصادية، وتنتعش بسبب الأرباح الضخمة التي يحققها المتداولين فيها خاصة في ظل التطور التكنولوجي وسهولة التعامل التجاري عبر هذه المنافذ، وتكون أسعار المنتجات والخدمات المتداولة على مستوى هذه الأسواق أعلى من السعر الطبيعي حين تكون السلعة أو الخدمة ذات أهمية حيوية وصعوبة في الحصول عليها بسبب

ندرتها أو تقنيها، كما يمكن أن تأخذ منحى تنازلي عن سعرها الطبيعي إذا كانت هذه السلع مسروقة أو مهربة أو غير خاضعة للضريبة. (باجري(2022 ، وفي حالة أسواق الصرف الموازية وباعتبارها تتعامل بعملات أجنبية تتميز بالندرة النسبية، فإن الأسعار تكون مرتفعة بفارق كبير عن السعر الحقيقي للعملة المحلية المتداولة في تلك الدولة.

الجدول 1: أبرز 10 بلدان يملكون أسواق صرف موازية (مارس 2023)

البلد	س ص ر	س ص م	الفارق %
لبنان	15.000	107.500	616.7
اليمن	250	1.230	392.0
سوريا	3.015	7.550	150.4
إيران	42.000	544.000	90.9
الأرجنتين	209	391	87.1
اثيوبيا	54.4	100.2	84.1
زمبابوي	930	1.600	72.1
بوروندي	2.061	3.359	63.0
نيجيريا	461	745	61.7
الجزائر	136	209	53.5

(المصدر: (ديفيد)

يلاحظ من خلال الجدول وجود الجزائر في المرتبة 10 لقائمة الدول الأكثر انتشار لسوق الصرف الموازي، وهو الأمر الذي يفسر التدهورات المتتالية لقيمة الدينار الجزائري مقابل مختلف العملات العالمية.

2.2 نشأة سوق الصرف الموازي في الجزائر وتداعياته

تعرف الجزائر كغيرها من الدول النامية وجود سوق صرف موازي، ويعرف هذا السوق تزايد مستمر سواء على مستوى عدد المتعاملين أو من خلال حجم الأموال المتداولة بداخله، وقد مر سوق الصرف الموازي في الجزائر بالعديد من المراحل نوجزها فيما يلي:

1.2.2 مرحلة الظهور: بدأت بوادر السوق الموازي للصرف في الجزائر بالظهور في ظل التسيير الإداري لسعر الصرف ونظام التخطيط المركزي في الاقتصاد الجزائري، حيث تم اعطاء

قيمة إدارية للدينار الجزائري بعيدة عن قيمته الحقيقية ما أدى بضرورة البحث عن سبل أخرى تعطي قيمة أقرب للقيمة الحقيقية للعملة وبالتالي ظهرت السوق الموازية للصرف. (Ouamar, 2016, p. 130)

2.2.2 مرحلة التوسع والانتشار: بدأت سوق الصرف الموازي في الجزائري بالتوسع مع بداية سياسة التخفيضات المتتالية في قيمة الدينار التي انتهجتها السلطات النقدية تماشيا وتوجيهات صندوق النقد الدولي، حيث عرفت هذه المرحلة طلب متزايد على الصرف بغية الحصول على بعض السلع المستوردة وخاصة السيارات الممنوحة لذوي الحقوق وغير المرفقة بحق الصرف. (قندوز، 2016، صفحة 108)

3.2.2 مرحلة تجاذب سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي: فمع صدور قانون النقد والقرض 10/90 واتفاق ستاند باي 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي التي انبثق عنها انشاء سوق صرف ببنية وإتاحة حق الصرف للمؤسسات لاسترداد حاجياتها وفق ضوابط محددة، كل هذا أدى إلى تقليص الطلب على الصرف في السوق الموازي بجزء معتبر. (قندوز، 2016، صفحة 109)

الجدول 2: تطور علاوة الصرف الموازي للدولار خلال الفترة 1970-2019

السنوات	1979-70	1998-80	2019-99
س ص م	9	130	180
س ص ر	4	58	120
علاوة الصرف	131	400	123

المصدر: (قدوري و مازري، 2022، صفحة 393)

يبين الجدول رقم 02 أن الفترة 1998-80 ارتفعت فيها علاوة الصرف بشكل كبير، حيث اعتمدت الجزائر في هذه الفترة سياسة التسيير الإداري لسعر صرف الدينار، الأمر الذي أعطى لهذا الأخير قيمة أكبر من قيمته الحقيقية ما أدى بالمعاملين الاقتصاديين إلى اللجوء إلى السوق الموازي للحصول على سعر أفضل، وعلى الرغم من السياسات المنتهجة من قبل السلطات النقدية أواخر التسعينات والتوجه صوب القابلية الجزئية لتحويل الدينار فقد تمكنت السلطات الجزائرية من تخفيض علاوة الصرف إلا أنها بقيت تشكل فارق كبير بين السعرين الرسمي والموازي.

وينشأ سوق الصرف الموازي عادة نتيجة القيود الصارمة على تداول العملات الأجنبية، وهو ما حدث مع الجزائر حيث أن بؤادر هذه السوق كانت سنة 1963 أين اعتمدت الجزائر على سياسة مراقبة الصرف، وفيما يلي أبرز أسباب ظهور سوق الصرف الموازي في الجزائر:

❖ مركزية الحصول على العملة الصعبة: حيث تحتكر البنوك كافة عمليات تبادل العملات دون وجود سوق حرة رسمية خاضعة لآليات العرض والطلب بالإضافة إلى عجز البنوك عن تلبية كافة الطلبات على العملات الأجنبية ما ينجر عنه البحث عن أساليب أخرى للحصول على الأموال. (قارة، 2022، صفحة 417)

❖ تحويلات المهاجرين الجزائريين: تعتبر تحويلات المهاجرين المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة على مستوى هذه الأسواق خاصة في ظل القيود الكبيرة المفروضة على المعاملات الدولية الجارية والرأسمالية للمقيمين، وبالتالي يلجأ المهاجرين إلى تحويل أموالهم في السوق الموازي بدل السوق الرسمي للاستفادة من الفارق بين السعريين الرسمي والموازي. (قماش، 2020، صفحة 182)

❖ فقدان بعض السلع الكمالية بفعل السياسات الاقتصادية المنتهجة في ذلك الوقت.

❖ ضعف حق الصرف حيث كانت الجزائر تعطي حق الصرف لكل فرد ما يقابل 15000 دج (95€ بالتقريب) ورفعت المنحة سنة 2025 لتصبح 750€، ففي الحالة الأولى كان المواطن الجزائري يلجأ لسوق الصرف الموازي للحصول على العملة الصعبة اللازمة لتغطية أعباء السفر وفي الحالة الثانية تم استغلال هذه المنحة من طرف بعض الأفراد والجهات للمضاربة بها في السوق الموازي.

- سياسة دعم الأسعار التي طبقتها الجزائر لعدة عقود. (عزوز، 2015، الصفحات 14-

(15)

وقد انجر عن وجود هذه السوق جملة من الآثار نوجزها فيما يلي: (عبود و بلحاج،

2017، صفحة 66)

❖ خروج كتلة نقدية ضخمة من تحت رقابة السلطات النقدية وتوجهها إلى الأسواق الموازية للصرف نظرا لانخفاض سعر الصرف في البنوك مقارنة بالأسواق الموازية.

❖ تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر تحويل ما بحوزتهم من عملات أجنبية في سوق الصرف الموازي بدل تحويلها لدى البنوك وذلك بسبب فارق السعر بين السوقين.

❖ حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة وذلك نظرا لعدم مراقبة الصرف في السوق الموازي.

1. التدابير التي من شأنها عرقلة سوق الصرف الموازي في الجزائر

1.1.3 توظيف مدخرات الفئات الممولة لسوق الصرف الموازي في دائرة الاقتصاد الرسمي: ويكون ذلك من خلال توفير مصادر رسمية للمستوردين يغطي احتياجاتهم بالعملة الصعبة وتعتبر الصكوك الإسلامية من أفضل الصيغ لتمويل المشاريع الكبيرة التي تعجز عن تمويلها جهة واحدة، حيث تعمل على استقطاب رؤوس الأموال لاستثمارها في منتجات وفق قناعاتهم ومعتقداتهم الدينية من جهة وجذب الأموال المتداولة على مستوى الأسواق الموازية من جهة أخرى. (خلوط، 2023، صفحة 91)

427

3.1.3 العمل على تطوير سوق الصرف الرسمي: من أجل جلب المتعاملين الاقتصاديين يجب على السلطات المعنية تطوير سوق الصرف الرسمي في الجزائر وذلك من خلال: (سيد أعر، 2018، صفحة 154)

- ❖ زيادة سيولة سوق الصرف من خلال تقليص الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع.
- ❖ تقليص دور البنك المركزي كوسيط أساسي والسماح لوجود أطراف متنوعة داخل السوق.
- ❖ تعديل بعض القوانين الصارمة للصرف على غرار القوانين التي تلزم المصدرين بتسليم حصيلة النقد الأجنبي للبنك المركزي.
- ❖ السماح لمكاتب الصرف بشراء العملة الصعبة من المهاجرين الجزائريين بسعر صرف حر.

2.3 عرض بعض التجارب الدولية

هناك العديد من الدول التي عانت هي الأخرى من أسواق الصرف الموازية، وسيتم فيما يلي عرض تجربة كل من تونس باعتبارها دولة جارة ومصر نظرا لتقارب قيمة العملة.

1.2.3 تجربة مصر: انتشرت السوق الموازي للصرف في مصر خلال العقود الماضية نظرا لسياسة مراقبة المعروض من النقد الأجنبي، وتوسعت بشكل أكبر على اثر عمليات الهجرة التي سادت منتصف سبعينات القرن الماضي إلى دول الخليج، كل هذا ساهم في توسع حجم السوق الموازي وانتشاره. (البنداري الباجوري، 2016، الصفحات 15-16)

وللحد من نشاط هذا السوق فقد سعت السلطات النقدية في مصر إلى تبني سوق صرف موازي رسمي وذلك بهدف جذب مدخرات تحويلات المهاجرين بالخارج مقابل علاوة صرف تشجيعية، إلا أن السلطات النقدية المصرية فشلت في إدارة سعر الصرف على مستوى هذه السوق حيث عرف سعر الصرف ثبات لم يواكب تحركات سعر الصرف في السوق السوداء، ما أدى إلى تفضيل السياح والمهاجرين إلى تحويل مدخراتهم في السوق السوداء بدل سوق الصرف الموازي الرسمي. (خلوط، 2023، صفحة 14)

وفي أواخر سنة 2016 أعلن البنك المركزي المصري على اعتماد جديد لنظام الصرف الحر، ما أدى إلى تقارب بين سعر الصرف الرسمي والموازي فأصبح 8.8 جنيه مصري لكل دولار أمريكي في السوق الرسمي مقابل 15 جنيه مصري لكل دولار أمريكي في السوق الموازي، وكان الهدف من ذلك استقطاب العملات الأجنبية من السوق الموازي إلى القنوات الرسمية، كما قامت بنوك الدولة بمنح شهادات استثمارية لمدة 18 شهرا أو 3 سنوات بفائدة 20% أو 16 % على

التوالي، مما أدى إلى زيادة التحويل إلى الجنيه المصري بالإضافة إلى بيع 100 مليون دولار أمريكي للبنوك المحلية في مزاد استثنائي للنقد الأجنبي بسعر صرف 13 جنيه، علاوة على ذلك عملت البنوك ساعات اضافية حتى الساعة 9 مساء كل يوم بالإضافة إلى يومي الجمعة والسبت فقط لمعاملات الصرف الأجنبي وإلغاء الشروط المفروضة على الودائع بالعملات الأجنبية في البنوك. (Abdelgany، 2020، الصفحات 35-36)

2.2.3 تجربة تونس: عملت تونس منذ استقلالها على التخفيف التدريجي لقيود الصرف من أجل الحد من احتكار بنك تونس لإدارة العملات هذا من جهة، وجعل الأعوان الاقتصاديين أكثر عرضة للمساءلة في قراراتهم المتعلقة بشراء أو تحويل العملات الأجنبية من جهة أخرى. ويرى سماسرة الصرف في تونس أن النظام البنكي في تونس غير قادر على تلبية كافة الطلبات على النقد الأجنبي، فالقانون التونسي لا يسمح للمواطن سوى تحويل 60000 دينار تونسي عند حصوله على تأشيرة للخارج ما يؤدي به إلى التوجه للسوق الموازي. وللد من نشاط الصرف في السوق الموازي قامت السلطات التونسية بإنشاء مكاتب صرف حيث منح بنك تونس أول ترخيص في 15 مارس 2019 ليلعب العدد الإجمالي 122 مكتبا في ماي 2020، وقد أخذت هذه المكاتب الحصة من البنوك على مستوى سوق الصرف بنحو 20% كما ساهمت هذه المكاتب في الاستحواذ على 60% من الأموال التي تدور في فلك السوق السوداء. وبالتالي عرف سوق الصرف تحسنا في المعاملات المالية خلال سنة 2022 ما ساهم في ضبط وضعية الدينار التونسي أمام أبرز العملات الأجنبية الأخرى، وتوفير خدمات في عدة مناطق معزولة، وتقريب الخدمات للسياح الأجانب والعملاء من خلال فتح منافذ تابعة للفنادق السياحية (بضيايف، 2024، الصفحات 155-157)

4. تحليل النتائج

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ❖ على الرغم من السياسات والاجراءات التي اتبعتها السلطات النقدية الجزائرية للتوجه بالدينار صوب قابلية التحويل بهدف تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي إلا أن هذه السياسات لم تأتي بنتائج مرضية وذلك نظرا لهشاشة الاقتصاد الوطني وضعف الجهاز الانتاجي والابقاء على بعض القوانين الصارمة للصرف.

- ❖ أن الجزائر من بين أكثر البلدان من حيث حجم سوق الصرف الموازي حيث احتلت المركز 10 سنة 2023 حسب دراسة قام بها البنك الدولي.
- ❖ أنه يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب بعض الدول على غرار مصر وتونس، فعلى السلطات النقدية الوطنية تشجيع أصحاب رؤوس الأموال في استثمار مدخراتهم بالدينار الجزائري وذلك من خلال اتباع سياسات تشجيعية كالتي قامت بها السلطات المصرية، كما يجب منح تسهيلات للأشخاص الراغبين في فتح مكاتب صرف والتي تساهم في التقليل من توجه الأفراد إلى السوق السوداء على غرار تجربة تونس.

5. خاتمة

يبقى موضوع سوق الصرف الموازي في الجزائر من المواضيع التي تارق الباحثين وأصحاب صنع القرار، حيث أنه من المتغيرات التي يصعب التحكم فيها بسهولة أو بمجرد اتخاذ إجراءات، فعلى الرغم من سعي السلطات النقدية الجزائرية في الكثير من الأحيان لاتخاذ إجراءات بهدف الحد من نشاط هذا السوق إلا أن تأثير هذه الإجراءات يكون مؤقت سرعان ما يعود إلى الحالة التي كان عليها، فيعد رفع منحة السفر التي قامت بها الجزائر في جويلية 2025 من 95€ إلى 750€ من الإجراءات التي هدفت إلى تقليل اللجوء إلى سوق الصرف الموازي، إلا أن بعض الأفراد والجهات استغلوا منحة السفر هذه للمضاربة بها في السوق الموازي، ما أدى بتزويد هذا الأخير بمبالغ ضخمة من العملة الصعبة.

1.5 نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- ❖ عدم نجاعة كافة التدابير الرادعة لسوق الصرف الموازي في الجزائر.
- ❖ السبب الرئيسي في انتشار السوق الموازي للصرف هو عدم قدرة المنظومة البنكية في استقطاب الأموال المتداولة على مستوى السوق الموازي.
- ❖ ضعف قيمة الدينار الجزائري مقابل مختلف العملات الأجنبية الأخرى يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازي.

2.5 الاقتراحات

- بناء على الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:
- ❖ الضرب بيد من حديد لكل شخص يتاجر بالعملة الصعبة خارج المنظومة الرسمية هو أكثر اجراء من شأنه تقليص حجم هذه السوق في الفترة الحالية.

- ❖ الاستعانة ببعض الاجراءات والسياسات التي من شأنها جذب المستثمرين لاستثمار أموالهم داخل البنوك كما فعلت مصر عند بيع سندات بسعر فائدة مرتفع.
- ❖ فتح مكاتب صرف وتوسيع نطاقها لتكون قريبة من المتعاملين بالنقد الأجنبي.
- ❖ رفع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات القيادية الأخرى من خلال رفع جودة المنتجات المحلية وتوجيهها للتصدير.

6. قائمة المراجع

1. Mohamed Abdelgany. (أكتوبر، 2020). Determiants of Real Exchange Rate Evidence from Egypt. مجلة كلية السياسة والاقتصاد (8).
2. Zohra Ouamar. (2016). les determinants du choix dy regime du change en Algerie tizi- ousou/Algérie: Faculté ,économique Science .économiques Commerciales et de gestion des sciences
3. إيمان حناشي. (2024). اشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودوره في الحد من اللجوء إلى سوق الصرف الموازي - دروس مستفادة من بعض التجارب الدولية. /طروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. تبسة - الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي.
4. خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري. (أكتوبر، 2016). تأثير الفروق في أسعار صرف الجنيه المصري على الاقتصاد المصري. اتحاد الغرفة العربية.
5. زهرة سيد أعمار. (2018). انعكاسات سياسات صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2016/86). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. أدرار الجزائر، تخصص نقود ومالية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد دراية.
6. صالح بضياف. (2024). دور مكاتب الصرف في كبح السوق الموازية للعملة في تونس. مجلة الأبحاث الاقتصادية، 18(2).
7. عبد المجيد عبود، و فراحي بلحاج. (سبتمبر، 2017). الاصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري. مجلة البشائر الاقتصادية، 3(3).
8. علي عزوز. (جوان، 2015). نحو مقارنة تحليلية لظاهرة الاقتصاد الموازي في الجزائر. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 14.
9. ليلي ككوش، و كريم شويمات. (جوان، 2023). الفاعلين في السوق الموازي للصرف دراسة ميدانية بساحة بورسعيد بالجزائري العاصمة -نموذجاً-. مجلة آفاق علم الاجتماع، 13(1).
10. محمد خالد باجري. (2 ديسمبر، 2022). المركز الديمقراطي العربي. تم الاسترداد من p=86749 /democracde
11. ملاك قارة. (2022). سوق لصرف الموازي في الجزائر واجراءات مكافحتها دراسة حالة: باعة في السوق الموازي بمدينة قسنطينة. مجلة الباحث الاقتصادي، 10(1).

12. ملباس ديفيد. (بلا تاريخ). (البنك الدولي) تم الاسترداد من <https://m.annabaa.org/>.
13. منال خلوط. (2023). سوق الصرف الموازي وأثره على مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2018/1993). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. باتنة الجزائر، تخصص نقود ومؤسسات مالية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة حاج لخضر باتنة 1.
14. نجيب قماش. (2020). اشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر. العلوم الاقتصادية، سطيف الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
15. نسرين منصور. (جوان، 2023). تغيرات أسعار الصرف والمشاكل الناجمة عنها بفلسطين في ظل تكنولوجيا المعلومات. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 6(1).
16. هشام قندوز. (2016). العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل - حالة الجزائر-. مذكرة ماجستير. تلمسان - الجزائر، العلوم التجارية: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
17. ياسين قدوري، و عبد الحفيظ مازري. (2022). محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر (1970-2019). مجلة المالية والأسواق، 9(2).